

تشخيص واقع الجباية المحلية في الجزائر مقارنة بالتجارب الدولية الناجحة

Diagnostic The Reality of Local Taxation in Algeria Comparative International Successful Experiences

ساخي أحمد*¹، مليكاوي مولود²، ناصر مراد³

¹جامعة البليدة 2، الجزائر، ea.sakhi@univ-blida2.dz

²جامعة البليدة 02، الجزائر، m.melikaoui@univ-blida2.dz

³جامعة البليدة 02، الجزائر، nacer.mourad@univ-blida2.dz

مخبر تحديات النظام الضريبي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية

تاريخ النشر: 2024/06/30

تاريخ القبول: 2024/06/28

تاريخ الاستلام: 2023/07/08

الملخص:

يهدف هذا المقال إلى دراسة واقع الجباية المحلية في الجزائر سواء تطورها التاريخي، النصوص القانونية المشرعة لها، الضرائب والرسوم المكونة لها وجهات تحصيلها، وصولاً إلى تقييم هذا النظام ومقارنته مع التجارب الأجنبية الرائدة في هذا المجال مع إبراز أهم سمات هذه التجارب.

حيث توصلت دراستنا إلى أنه بالرغم من التغييرات الكثيرة التي شهدتها الجباية المحلية بالجزائر، وتعدد الضرائب والرسوم المكونة لها إلا أنها مازالت قاصرة على توفير الحصيلة المالية اللازمة للجماعات المحلية للقيام بمهامها لأسباب متعددة أهمها احتكار السلطة المركزية لسدة القرار الضريبي، وتشعب وتعقد إطارها التنظيمي والقانوني، والتوزيع غير العادل للموارد الجبائية، مقارنة بالتجارب الأجنبية الإيجابية التي من أهم مزاياها التوزيع الضريبي العادل، ومرونة الأنظمة الضريبية بها، ومراعاة المزايا الاقتصادية والاجتماعية لكل هيئة إقليمية، والاهتمام بضررائب العقارات والممتلكات.

الكلمات المفتاحية: الإطار القانوني والتنظيمي، الجباية المحلية، الجماعات المحلية، الجزائر، التجربة الأجنبية.

ترميز JEL: H70, K340

Abstract :

This article aims to study the reality of local taxation in Algeria, including its historical development, the legal texts legislating it, the taxes and fees composing it and their collection entities, leading to an evaluation of this system and a comparison with pioneering foreign experiences in this field, highlighting the most important features of these experiences.

Our study concluded that despite the many changes witnessed by local taxation in Algeria, and the multiplicity of taxes and fees composing it, it still falls short of providing the necessary financial revenues for local communities to carry out their tasks for several reasons. The most important being the central authority's monopoly of the tax decision authority, the complexity of its organizational and legal framework, and the unfair distribution of tax resources, compared to positive foreign experiences whose main advantages are fair tax distribution, flexibility of tax systems, consideration of the economic and social advantages of each regional entity, and focus on property and real estate taxes.

Keywords: Legal and organizational framework, local taxation, local communities, Algeria, foreign experience.

JEL Classification Codes: H70, K340

1. المقدمة:

في ظل التطورات الاقتصادية والسياسية التي شهدها العالم، وتبني سياسات الإصلاح الإقتصادي والتوجه نحو إقتصاد السوق، ومع إزدياد مهام السلطة المركزية كان لابد من إعتتماد النظام اللامركزي الإداري، فهذا الأخير يقوم على أساس توزيع الوظيفة الإدارية بمختلف أنواعها بين الحكومة المركزية في العاصمة، وهيئات إقليمية مستقلة نسبيا موزعة على شتى الرقعة الجغرافية للبلد، لها العديد من الصلاحيات ولكن تعمل تحت إشراف ورقابة السلطة المركزية.

إن الصلاحيات والمهام الكثيرة التي منحت للجماعات المحلية من جهة، وضرورة العمل على تحقيق التنمية المحلية وزيادة معدلاتها من جهة أخرى، يتطلب وجود هيكل تمويل محلي فعال يسمح للجماعات المحلية بضمان ما تحتاجه من موارد للاضطلاع بمهامها وتحقيق التنمية المحلية من جهة، ويضمن لها تحقيق إستقلاليتها في اتخاذ القرارات من جهة أخرى، وهنا تبرز الجباية المحلية كأهم سبيل ومورد للجماعات المحلية لتحقيق الاستقلالية والتنمية في آن واحد.

إن الضرائب والرسوم هي مصادر الدخل الأساسية للجماعات المحلية في جميع أنحاء العالم، ومنه ترتبط فعالية الأنظمة الضريبية المحلية بعدة عوامل أهمها الإطار التنظيمي والقانوني الذي يحكمها، بحيث يلعب دورا حيويا وجوهريا في عمل الهيئة المحلية وتقديم الخدمات للمواطنين، ففاعليته لها تأثير كبير في تحصيل الضرائب والرسوم واستخدامها، ولذلك تصارع الجزائر مثل العديد من البلدان الأخرى تحديات تعزيز الإطار التنظيمي والقانوني للضرائب والرسوم المحلية لضمان إدارتها بكفاءة وفعالية.

الإشكالية الرئيسية:

من خلال ماسبق تظهر معنا معالم الإشكالية والتي يمكن صياغتها على النحو الآتي:

❖ ماهو واقع النظام الحالي المؤطر للضرائب والرسوم المحلية في الجزائر؟ وكيف يمكن للجزائر الاستفادة من التجارب الأجنبية الناجحة في تنظيم وإدارة الضرائب والرسوم المحلية؟

للإجابة على هذه الإشكالية قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

➤ فيما تتمثل خصائص الجباية المحلية الفعالة؟

➤ ماهو تاريخ الإطار التنظيمي والقانوني للضرائب والرسوم المحلية في الجزائر، وكيف تطور بمرور

الوقت؟

➤ ماهو مضمون هذا الإطار حاليا؟ وماهي أهم سلبياته؟

➤ ماهي أهم سمات التجارب الأجنبية الرائدة في هذا المجال؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة تم وضع بعض الفرضيات منها:

⊗ تمتاز الجباية المحلية بالجزائر بتعدد وتنوع الضرائب والرسوم المشكلة لها.

تشخيص واقع الجباية المحلية في الجزائر مقارنة بالتجارب الدولية الناجحة

✿ عدم وجود معايير تأخذ بخصوصيات كل جماعة محلية على حدة ما يؤثر في الحصيلة المالية لهذه الجماعات.

✿ أهم ما يمتاز به التجارب الأجنبية الناجحة في هذا المجال هو وجود اللامركزية الجبائية في تأسيس وتحصيل الضرائب ما ينعكس إيجابا في الحصيلة المالية للجماعات المحلية بهذه الدول.

أهداف الدراسة:

للدراسة عديد الأهداف منها:

- تحليل الإطار القانوني المنظم لتحصيل واستخدام الضرائب والرسوم المحلية في الجزائر.
- تحديد الضرائب والرسوم المحلية الحالية في الجزائر.
- تحليل تاريخ الإطار التنظيمي والقانوني للجبائية المحلية في الجزائر، وكيف تغير بمرور الوقت.
- مراجعة التجارب الأجنبية الناجحة في تنظيم الضرائب والرسوم المحلية وتحديد أفضل الممارسات التي يمكن تطبيقها في السياق الجزائري.
- اقتراح الحلول الممكنة لمواجهة التحديات التي تواجه الرفع بالجبائية المحلية، بناء على تحليل الإطار الحالي والتجارب الأجنبية.
- إبراز مزايا التوزيع الضريبي العادل والنظام الضريبي المحلي العادل مع مراعاة المزايا الاقتصادية والاجتماعية لكل منطقة.
- استكشاف العلاقة السببية بين الاستقلال المالي للسلطات المحلية واستقلالية فرض الضرائب.

2. الإطار المفاهيمي للجبائية المحلية

من خلال هذا المحور سنحاول إعطاء لمحة عن الجباية المحلية من خلال بعض التعريفات والخصائص.

1.2. تعريف الجباية المحلية:

تندرج الجباية المحلية ضمن الموارد المرتبطة بالهيئة اللامركزية في الدولة الجزائرية ألا وهي الجماعات المحلية، حيث تعدد التعريفات الخاصة بها بحيث هناك من عرفها على أنها :
"الجبائية المحلية هي جملة من الأحكام الضريبية وأصناف من الضرائب تختلف باختلاف الجهة المستفيدة من هيئات الجماعة المحلية والممولة بالإضافة لاختلاف الوعاء الضريبية" (زعيش، 2019، صفحة 165).
"هي كل الإيرادات التي تجنيها السلطات المحلية من الرعايا والمقيمين في نطاقها لتحقيق المنفعة العامة والتنمية المحلية" (محززي، 2003، صفحة 176).

وبصفة عامة يمكن القول أن: "الجبائية المحلية عبارة عن مجموعة من القوانين واللوائح والإجراءات التي تحكم جمع وتنظيم وتوزيع الضرائب والرسوم المحلية لفائدة الجماعات المحلية تمكينا لها من تغطية نفقاتها وتمويلا لدورها في التنمية المحلية".

2.2. خصائص الجباية المحلية الفعالة:

يمكن تحديد بعض الخصائص الرئيسية للنظام الفعال للضرائب والرسوم المحلية للسلطات المحلية على النحو التالي:

❖ **العدالة:** يجب أن يكون النظام الضريبي عادلاً ويضمن توزيع العبئ الضريبي بالتساوي بين المواطنين والشركات، ولا يجب أن يكون هناك تمييز بين الأفراد أو الشركات بناءً على الجنس أو العرق أو الدين أو أي خصائص أخرى غير قانونية (العامي، 2007، صفحة 25).

❖ **الشفافية:** يجب أن يكون النظام الضريبي شفافاً ويمكن الوصول إليه بسهولة من قبل المواطنين والشركات، ويجب أن تتوفر المعلومات الكافية حول النظام وكيفية احتساب الضرائب والرسوم المحلية؛

❖ **المساءلة:** يجب أن يتم تصميم النظام الضريبي بطريقة تضمن المساءلة والشفافية، ويجب أن يتم توضيح الأهداف والأسس المستخدمة في تحديد الضرائب والرسوم المحلية، ويجب أن تكون هناك إجراءات محددة لمعالجة أي شكاوى أو اعتراضات حول النظام الضريبي والرسوم المحلية؛

❖ **الكفاءة:** يجب أن يكون النظام الضريبي فعالاً وكفى في جمع الضرائب والرسوم المحلية بطريقة سليمة وبأقل تكلفة ممكنة، ويجب أن يتم تخصيص الموارد المالية بشكل فعال لتلبية الاحتياجات المحلية (عبد المومن، 2020، صفحة 09).

❖ **الاستقرار:** يجب أن يكون النظام الضريبي مستقراً ويتم إصدار السياسات الضريبية بطريقة متزنة ومنظمة، ولا يجب تغيير السياسات الضريبية بشكل كبير دون مراجعة شاملة وتوضيح أثرها؛

❖ **التنافسية:** يجب أن يتم تصميم النظام الضريبي بطريقة تتيح المنافسة العادلة بين الأفراد والشركات، ولا يجب أن يحول دون تنمية الاقتصاد المحلي أو جذب الاستثمارات الأجنبية؛

❖ **التوافق:** يجب أن يتوافق النظام الضريبي والرسوم المحلية مع الأنظمة الضريبية الوطنية والدولية، ويجب أن يتم احتساب الضرائب والرسوم المحلية بطريقة موحدة ومتوافقة مع المعايير الدولية المعتمدة (زيرمي و بن عومر، 2013، صفحة 212).

❖ **الليونة:** يجب أن يتم تصميم النظام الضريبي بطريقة تتيح للسلطات المحلية تعديل الضرائب والرسوم المحلية بسهولة وفقاً لتغيرات الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

❖ **الاعتمادية:** يجب أن يكون النظام الضريبي مصمماً بطريقة تضمن الاعتمادية المالية للسلطات المحلية وتحفز على تحسين الإيرادات المحلية، ويجب أن يتم تخصيص الموارد المالية لتلبية الاحتياجات المحلية بطريقة فعالة.

❖ **الحيادية:** يجب أن يكون النظام الضريبي مستقلاً عن أي تأثيرات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، ويجب أن تتم مراجعة النظام الضريبي بانتظام لضمان استقلالية وشفافية عملية التقييم والتعديل.

3. الإطار التنظيمي والقانوني للجباية المحلية في الجزائر

عرف الهيكل الجبائي المحلي في الجزائر عديد المراحل والتطورات تبعا للتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتھا البلاد.

3.1. تاريخ الإطار التنظيمي والقانوني للجباية المحلية وتطوره في الجزائر

شهد النظام الضريبي المحلي الجزائري عبر تاريخه عديد المحطات نوجزھا فيما يلي:

3.1.1. مرحلة التكيف مع النظام الاستعماري وتعديله (1962 – 1970)

عرفت هذه المرحلة في بداياتھا تبني وتمديد العمل بالتشريع الموروث عن الحقبة الاستعمارية لتجنب الفراغ القانوني، ومع مرور الوقت وتحقيق فهم أفضل للقاعدة الضريبية تم القيام بتعديلات مست الوعاء، طرق التحصيل، معدلات الضرائب، وإنشاء ضرائب جديدة، منها (مقيمي، 2022، صفحة 602):

❖ المساهمة العقارية للملكيات المبنية وغير المبنية؛

❖ الضرائب على أرباح المهن غير التجارية.

❖ الضرائب على أرباح الاستغلال الزراعي (فراري، 2021، صفحة 271).

3.1.2. المرحلة الانتقالية (1970 – 1975)

كانت هذه المرحلة بمثابة جسر عبور من النظام الموروث عن الاستعمار إلى مرحلة جديدة تتميز بالإصلاح وبناء نظام جبائي جديد، حيث عرفت فرض ضريبتين مهمتين هما (مقيمي، 2022، صفحة 602)

❖ المساهمة الجزافية الزراعية؛

❖ الرسم الإحصائي.

3.1.3. مرحلة تدعيم الموارد الجبائية للجماعات المحلية (1976 – 1990)

اتسمت هذه المرحلة بإقرار عديد القوانين الجبائية والمصادقة عليها لفائدة الجماعات المحلية، دعما لهذه الأخيرة في مواجهة التزاماتها التنموية، حيث نجد من الضرائب والرسوم التي تم تأسيسها مايلي (فراري، 2021، صفحة 2772):

❖ الرسم النوعي على البنزين والبتروك وكذلك الزيوت والمواد الصيدلانية(قانون المالية لسنة 1979)؛

❖ إنشاء حق ثابت على نشاطات الصيد يوجه حاصل 50% منه لفائدة البلديات (قانون المالية لسنة

1984)؛

❖ الضريبة على مداخيل الترقية العقارية (قانون المالية لسنة 1986).

3.1.4. مرحلة إصلاح نظام الجباية المحلية (1991 – 2023)

تعتبر أهم مرحلة في تاريخ النظام الجبائي المحلي بالجزائر نظرا للإصلاحات الجوهرية التي مس بها الهيكل المحلي الجبائي، وعرفت هذه المرحلة عديد الفترات.

3.1.4.1. الفترة من 1991 – 2000

حيث تم تأسيس مجموعة من الضرائب والرسوم خلالها لفائدة الجباية المحلية منها:

❖ الدفع الجزافي (قانون المالية لسنة 1992)

- الضريبة على مداخيل الصيد، وتخصيص 50% من عائداته لفائدة البلديات (قانون المالية 1993).
- إنشاء رسم السكن لفائدة بلديات ولاية الجزائر (قانون المالية لسنة 1997).
- دمج الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج والرسم الوحيد الإجمالي على الخدمات في ضريبة واحدة سميت الرسم على القيمة المضافة (قانون المالية لسنة 1991).
- دمج الرسم على النشاط الصناعي والتجاري والرسم على النشاط غير التجاري في رسم واحد هو الرسم على النشاط المهني (قانون المالية لسنة 1996).

2.4.1.3. الفترة من 2001 - 2006

حيث تميزت هذه المرحلة بتعديل المعدلات لضرائب معينة في صورة خفض معدل الرسم على النشاط المهني من 2,55% إلى 2%، رفع حصة البلديات من الرسم على القيمة المضافة، وفرض أنواع جديدة من الضرائب والرسوم في صورة الرسوم البيئية منها:

- الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي (قانون المالية لسنة 2002).
- الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي (قانون المالية لسنة 2003).

3.4.1.3. الفترة من 2007-2023

دخلت مرحلة الإصلاحات عهدا جديدا خلال هذه الفترة، حيث عرفت عديد الإصلاحات بداية من سنتي 2007 و 2008 من خلال إنشاء لجنة وزارية مشتركة مكلفة بإصلاح المالية والجباية المحلية، أسفر عنها عدة تدابير منها تخصيص رسوم جديدة لفائدة الهيئات المحلية منها:

- إنشاء الضريبة الجزافية الوحيدة (قانون المالية لسنة 2007).
- إنشاء الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الريوع العقارية (قانون المالية لسنة 2008).
- تخصيص 50% من الضريبة على الناتج الخام IRG الخاص بالمداخيل الايجارية لصالح البلديات؛
- الزيادة في الرسم الخاص المتعلق برخص العقار ولاسيما على مستوى التجمعات الكبرى؛
- الزيادة في الضريبة المستحقة للدولة، الولاية أو البلدية بعنوان البناء في الأملاك العمومية بناء على ترخيص الطرقات لصالح الأشخاص المعنويين أو الطبيعيين الخاضع للقانون العام أو الخاص؛
- تخصيص 50% من الضريبة الجزافية الوحيدة لفائدة الجماعات المحلية؛
- تخصيص أقساط من الرسوم البيئية المخصصة للدولة لصالح البلديات. (وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، 2015)

إضافة إلى ذلك تم مراجعة الهيكل المالي التنظيمي للإدارة الجبائية والذي نتج عنه إنشاء مديريات كبريات المؤسسات، مركز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب (بن قور و صباح، 2022، صفحة 654)، إصلاح وعصرنة عمل الصندوق المشترك للجماعات المحلية من خلال إستبداله بصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية وتجسيدها لمبدأ التضامن المالي (حسب المرسوم التنفيذي رقم 14-116، مؤرخ في 24 مارس سنة 2014،

تشخيص واقع الجباية المحلية في الجزائر مقارنة بالتجارب الدولية الناجحة

يتضمن إنشاء الصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية ويحدد مهامه وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية، العدد 19، 2014/04/02)، وغيرها الكثير من القرارات التي تصبوا لترقية الجباية المحلية.

2.3. الإطار التنظيمي والقانوني للجبابة المحلية

نظم المشرع الجزائري مجال الجباية المحلية من خلال وضع إطار تنظيمي وقانوني يوضح النصوص القانونية له، هيكل موارده، وجهات الموكلة بتحصيل إيراداته.

1.2.3. النص القانوني:

للجبابة المحلية في الجزائر إطار قانوني يضم عددا كبيرا من النصوص الذي توطئه.

1.1.2.3. الدستور:

هو وثيقة تعتمدها الدولة الجزائرية كإطار لكل القوانين والتشريعات التي تسنها، حيث تنص المادة 82 منه " لا تحدث أية ضريبة إلا بمقتضى القانون، الضريبة من واجبات المواطنة، لا تحدث بأثر رجعي أية ضريبة، أو جباية، أو رسم، أو أي حق كيفما كان نوعه".

2.1.2.3. قوانين المالية:

وتعرف أيضا باسم (الموازنة المالية العامة) وهو: مجموعة القواعد التشريعية والقانونية، التي ترتبط مع المالية العامة الخاصة بالدولة (خضر، 2019)، حيث تنص المادة 18 من القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية 15-18: "تنص قوانين المالية دون سواها على الأحكام المتعلقة بوعاء ونسب وكيفية تحصيل الإخضاعات مهما كانت طبيعتها وكذا في مجال الإعفاء الجبائي" (يهون و فنينش، 2022، صفحة 1157).

3.1.2.3. القوانين الجبائية:

هي مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم العلاقة بين المكلف بالضريبة والإدارة الضريبية (دروس في القانون، 2012)، حيث تبين القواعد المتعلقة بكيفية حساب الضريبة، إجراءات تحصيلها، وتصفياتها (بدارية، 2021، صفحة 933) متمثلة في:

⊗ قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة (الأمر 101/76 المؤرخ في 09 ديسمبر 1976، المتضمن قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المعدل والمتمم)؛

⊗ قانون الضرائب غير المباشرة (الأمر 104/76 مؤرخ في 09 ديسمبر 1976، المتضمن قانون الضرائب غير المباشرة، المعدل والمتمم)؛

⊗ قانون الرسوم على رقم الأعمال (الأمر 102/76 المؤرخ في 09 ديسمبر 1976، المتضمن قانون الرسم على رقم الأعمال، المعدل والمتمم)؛

⊗ قانون التسجيل (الأمر 105/76 المؤرخ في 09 ديسمبر 1976، المتضمن قانون التسجيل، المعدل والمتمم)؛

⊗ قانون الطابع (الأمر 103/76 المؤرخ في 09 ديسمبر 1976، المتضمن قانون الطابع، المعدل والمتمم)؛

⊗ قانون الإجراءات الجبائية (المادة 40 من قانون رقم 01-21 المتضمن قانون المالية لسنة 2002).

3.3. نظام التحصيل

يقصد به الجهات المكلفة بتحصيله والإجراءات المعمول بها، بحيث سنستعرضها بإيجاز فيما يلي:

1.3.3. جهات التحصيل:

يتضمن النظام القانوني للجباية المحلية مكنيزمات تحصيل عبر مجموعة من المتدخلين.

❖ **المحاسبين العموميين:** هم عبارة عن موظفين يعينون من طرف وزير المالية، فهم يتمتعون بصفة محاسبين تابعين للدولة، وبالتالي للخزينة العامة (خوجة، 2018، صفحة 486).

❖ **أمين خزانة البلدية:** بناء على المادة 01 من المرسوم التنفيذي 331/11 المؤرخ في 19 سبتمبر 2011 المتعلق بتعيين المحاسبين العموميين واعتمادهم، يتم تعيين أمين خزانة البلدية من طرف الوزير المكلف بالمالية، ويكلف أمين خزانة البلدية بتحصيل الرسم العقاري، الرسم الخاص بدفع القمامات المنزلية الموجود على المستوى الإقليمي لكل بلدية (مقيمي، 2022، صفحة 611).

❖ **المتعاملين العموميين:** قد نصت قوانين المالية على تكفل بعض الأعوان العموميون بتحصيل الجباية المحلية، وذلك في شكل تفويض للتحصيل لفائدة مؤسسات عمومية مثل مؤسسة سونلغاز بالنسبة للرسم على السكن، ومؤسسة بريد الجزائر بالنسبة لقسيمة السيارات... الخ (فراري، 2021، صفحة 2781).

2.3.3. إجراءات التحصيل:

لإجراءات التحصيل مرحلتين تتم عبرها، سواء تعلق بالإيرادات العائدة جزئيا أو كليا للجماعات المحلية:

❖ **الإيرادات العائدة جزئيا:** تتمثل المرحلة 01 في تحديد الوعاء الضريبي ثم قيمة الضريبة والرسم الواجب دفعهم، وتعرف هذه المرحلة بالمرحلة الإدارية (رحماني و السيق، 2008، صفحة 08)، أما المرحلة 02 فيتم خلالها إبراء الدين، وهي من إختصاص قابض التحصيل (جعفري و بن السبحو، 2021، صفحة 152).

❖ **الإيرادات العائدة كليا:** تبدأ بالمرحلة الإدارية حيث يتم إعدادها من طرف قبضات التحصيل من خلال تحديد الوعاء الضريبي واستخراج قيمة الضريبة الواجب دفعها من طرف المكلف بها في كل سنة، ومن ثم يأتي الدور على المرحلة المحاسبية يتولى عبرها الأمناء العامون إرسال تقارير شهرية حول العملية إلى قابض التحصيل أي أن سير هذه المرحلة تتم تحت رقابة قابض التحصيل (مقيمي، 2022، صفحة 612).

3.3. هيكل الجباية المحلية

يعتبر هيكل الجباية المحلية بمثابة الإطار الذي تستند إليه الجماعات الإقليمية لمعرفة مصادر مواردها الجبائية، بحيث تنقسم هذه الموارد إلى ما هو عائد كليا لها تتقاسمه الجماعات المحلية فيما بينها أي بين الولاية والبلديات وكذا الصندوق المخصص لتمويلها المتمثل في صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، أو خصت بها البلدية دون غيرها، وآخر جزئي تتقاسمه الجماعات المحلية مع أطراف أخرى متعددة من أهمها الخزينة العامة للدولة.

1.3.3. الضرائب والرسوم المخصصة للبلدية دون سواها:

تتعد وتتنوع هذه الضرائب والرسوم، بحيث سنستعرضها في الجدول التالي:

الجدول رقم (01) : الضرائب والرسوم العائدة للبلديات كليا

طبيعة المصدر	المرجع القانوني	المعدل/ القيمة	نسبة الاستفادة
الرسم العقاري	تأسس بموجب المادة 14 من الأمر رقم 83/67 المؤرخ بتاريخ 02 جوان 1967	3%، 5%، 7%، 10%	100%
رسم التطهير	أسس هذا الرسم بموجب المادة 54 من القانون رقم 12/80 المؤرخ بتاريخ 31 ديسمبر 1980 المتضمن قانون المالية لسنة 1981	من 2000 دج إلى 8000 دج	100%
رسم الإقامة	تم تأسيسه وفقا للمادة 59 من القانون رقم 02/97 المؤرخ بتاريخ 1997/12/31 المتضمن قانون المالية لسنة 1998	من 100 دج إلى غاية 600 دج	100%
رسم السكن	أسس بموجب المادة 67 من القانون 11/02 المؤرخ بتاريخ 2002/12/24 المتضمن قانون المالية لسنة 2003	من 300 دج إلى 2400 دج	100%
الرسم على الرخص العقارية	أنشئ هذا الرسم بمقتضى المادة 55 من القانون رقم 11/99 المؤرخ بتاريخ 1999/12/23 المتضمن قانون المالية لسنة 2000	من 1000 دج إلى 200000 دج	100%
الرسم على الإعلانات والصفائح المهنية	استحدث هذا الرسم بموجب المادة 56 من القانون رقم 11/99 المؤرخ بتاريخ 1999/12/23، قانون المالية لسنة 2000	من 20 دج إلى 750 دج	100%
حقوق الحفلات والأفراح	تم تأسيسه بموجب المادة 105 من الأمر رقم 320/65 المؤرخ بتاريخ 1965/12/31، قانون المالية لسنة 1966	حسب مداوات المجلس الشعبي البلدي	100%
الرسم الصحي على اللحوم	تم تأسيسه بموجب المادة 110 من الأمر رقم 107/69 المؤرخ بتاريخ 1969/12/31، قانون المالية لسنة 1970	10 دج	8,5 دج

المصدر: من إعداد الباحثين إعتقادا على مواد قوانين المالية المذكورة في المرجع القانوني، وكذا مواد قانون

الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وقانون الضرائب غير المباشرة لسنة 2023.

مثلما أسلفنا الذكر خص المشرع البلدية بمجموعة من الضرائب والرسوم تعود حصيلتها لها دون سواها بإعتبارها قاعدة بناء التنمية، إلا أن الملاحظ أن هذه الضرائب تشترك في عامل واحد يتمثل في أن حصيلتها

ترتبط إرتباطا كاملا على جهات التحصيل، وأغلب هذه الضرائب والرسوم تعود مهمة تحصيلها للبلديات التي تمتاز أغلبها بعدم القدرة على القيام بهذه الوظيفة لأسباب متعددة منها قلة الوسائل البشرية والمادية، عدم إلمام المسؤولين كلية بعدد من هذه الضرائب والرسوم....الخ.

2.3.3. الضرائب والرسوم المخصصة جزئيا للجماعات المحلية:

هي مجموعة من العائدات الجبائية موزعة بين الجماعات المحلية فيما بينها معالصندوق المخصص لتمويلها المتمثل في صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، وأخرى بالإشتراك مع أطراف أخرى مختلفة ❖ **الضرائب والرسوم المخصصة جزئيا للبلديات:**

تتمثل الضرائب والرسوم المخصصة جزئيا للبلديات في :

الجدول رقم (02) : الضرائب والرسوم العائدة للبلديات جزئيا

طبيعة المصدر	المرجع القانوني	المعدل	نسبة الاستفادة
الرسم على النشاط المهني TAP	أستحدث هذا الرسم بموجب المادة 21 من القانون رقم 95-27 المؤرخ في 30/12/1995 المتضمن قانون المالية لسنة 1996	1,5% ويرفع إلى 3% في حالة نشاط نقل المحروقات عبر الأنابيب	66%
الرسم على القيمة المضافة TVA	أسس بموجب المادة 65 من القانون رقم 90/36 المؤرخ بتاريخ 31/12/1990، قانون المالية لسنة 1991	19%، 9%	10%
الضريبة الوحيدة IFU الجزافية	تم تأسيسها بموجب المادة 02 من القانون رقم 06/24 المؤرخ بتاريخ 26/12/2006، قانون المالية لسنة 2007	5%، 12%	40,25%
الضريبة على الدخل الإجمالي صنف الريوع العقارية	تم إضافة جزء من عائدتها للبلديات بموجب المادة 02 من الأمر رقم 08/02 المؤرخ بتاريخ 24/07/2008، قانون المالية التكميلي لسنة 2008	7%، 10%، 15%	50%
الضريبة على الثروة الضريبة على الأملاك (سابقا)	أستحدث بموجب المادة من المرسوم التنفيذي رقم 93-01 المؤرخ في 19/01/1993 المتضمن قانون المالية لسنة 1993	من 0% إلى 1%	30%

تشخيص واقع الجباية المحلية في الجزائر مقارنة بالتجارب الدولية الناجحة

الرسم التحفيزي لتشجيع عدم تخزين النفايات الصناعية	أستحدث بموجب المادة 203 من القانون رقم 01-21 المؤرخ في 2001/12/22 المتضمن قانون المالية لسنة 2002	يحدد المبلغ بـ 30000 عن كل طن	16%
رسم لتشجيع عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات	أستحدث بموجب المادة 204 من القانون رقم 01-21 المؤرخ في 2001/12/22 المتضمن قانون المالية لسنة 2002	حدد السعر المرجعي بـ 30000 دج لطن	20%
الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي	أستحدث بموجب المادة 205 من القانون رقم 01-21 المؤرخ في 2001/12/22 المتضمن قانون المالية لسنة 2002	وفقا لسلم تدرجي للمعاملات من 01 إلى 05 حسب الانبعاث المحدد من القيمة 10% كحد أدنى إلى 100% كحد أقصى	17%
الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي	أستحدث بموجب المادة 94 من الأمر رقم 02-11 المؤرخ في 2001/12/24 المتضمن قانون المالية لسنة 2003	سلم تدرجي للمعاملات من 01 إلى 05 حسب الانبعاث المحدد من القيمة 10% كحد أدنى إلى 100%	34%
الرسم على الزيوت والشحوم وتحضيرات الشحوم	أسس هذا الرسم بموجب أحكام المادة 61 من القانون رقم 05/16 المؤرخ في 2005/31/31 المتضمن قانون المالية لسنة 2006	حدد المبلغ بـ 18750 دج لكل طن	34%

❖ المصدر: من إعداد الباحثين إعتقادا على مواد قوانين المالية المذكورة في المرجع القانوني، وكذا مواد قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، قانون الضرائب غير المباشرة، وقانون الرسوم على رقم الأعمال لسنة 2023.

2.2.3.3 الضرائب والرسوم المخصصة جزئيا لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية:

تتمثل الضرائب والرسوم المخصصة جزئيا لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في :

الجدول رقم (03) : الضرائب والرسوم العائدة لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية جزئيا

طبيعة المصدر	المرجع القانوني	المعدل	الإستفادة %
الرسم على النشاط المهني TAP	أستحدث بموجب المادة 21 من القانون رقم 95-27 المؤرخ في 1995/12/30 المتضمن قانون المالية لسنة 1996	1,5% ، 03%	5%
الرسم على القيمة المضافة TVA	أسس بموجب المادة 65 من القانون رقم 90/36 المؤرخ بتاريخ 1990/12/31، قانون المالية لسنة 1991	09% ، 19%	15%
الضريبة الجزافية الوحيدة IFU	تم تأسيسها بموجب المادة 02 من القانون رقم 06/24 المؤرخ بتاريخ 2006/12/26، قانون المالية لسنة 2007	5% ، 12%	5%
قسمة السيارات	أستحدثت بموجب المادة 46 من الأمر رقم 96-31 المؤرخ في 1996/12/30 المتضمن قانون المالية لسنة 1997	تختلف تعريف القسمة باختلاف عمر السيارة وحمولتها	30%
الرسم على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة	أسس هذا الرسم بموجب أحكام المادة 60 من القانون رقم 05/16 المؤرخ في 2005/31/31 المتضمن قانون المالية لسنة 2006	750 دج على كل إطار مخصص للسيارات الثقيلة، 450 دج على كل إطار مخصص للسيارات الخفيفة	35%
الرسم المطبق على تعبئة الدفع المسبق من طرف متعاملي الهاتف النقال	أستحدثت بموجب المادة 32 من الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 2009/07/22 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009	يحصل مبلغ الرسم بنسبة 7% تطبق على مبلغ إعادة التعبئة خلال الشهر	50%

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مواد قوانين المالية المذكورة في المرجع القانوني، وكذا مواد

قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، قانون الطابع، وقانون الرسوم على رقم الأعمال لسنة 2023.

3.2.3.3 الضرائب والرسوم المخصصة جزئيا للولاية:

تتمثل الضرائب والرسوم المخصصة جزئيا للولاية وتتنحصر فقط في :

الجدول رقم (04) : يوضح الضرائب والرسوم العائدة للولاية جزئيا

طبيعة المصدر	المرجع القانوني	المعدل	الإستفادة %
الرسم على النشاط المهني TAP	أستحدث هذا الرسم بموجب المادة 21 من القانون رقم 95-27 المؤرخ في 1995/12/30 المتضمن قانون المالية لسنة 1996	1,5% ويرفع إلى 3% في حالة نشاط نقل المحروقات عبر الأنابيب	29%
الضريبة الجزافية الوحيدة IFU	تم تأسيسها بموجب المادة 02 من القانون رقم 06/24 المؤرخ بتاريخ 2006/12/26، قانون المالية لسنة 2007	5% 12%	5%

المصدر: من إعداد الباحثين إعتقادا على مواد قوانين المالية المذكورة في المرجع القانوني، وكذا مواد قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2023.

الملاحظ على الضرائب والرسوم الممنوحة جزئيا للجماعات المحلية هو تنوعها وتعددتها، إلا أن ما يعيب على أغلبها هو مردوديتها المالية الهزيلة وصعوبة تحصيلها كالضرائب البيئية، النسب المالية الضئيلة الممنوحة للجماعات المحلية للضرائب ذات الحصيللة المالية الجيدة مثل الرسم على القيمة المضافة، بإستثناء الرسم على النشاط المهني والذي يعتبر المصدر الأساسي للحصيللة المالية للجباية المحلية في الجزائر.

4. تقييم الإطار التنظيمي والقانوني للجباية المحلية في الجزائر

من خلال دراستنا للإطار المكون للنظام القانوني والتنظيمي رأينا مدى تشعبه يعطي دلالات كثيرة على أهمية الجباية المحلية، إلا أن الواقع يقول أن الجباية المحلية في الجزائر تعاني ولا تعطي المأمول منها.

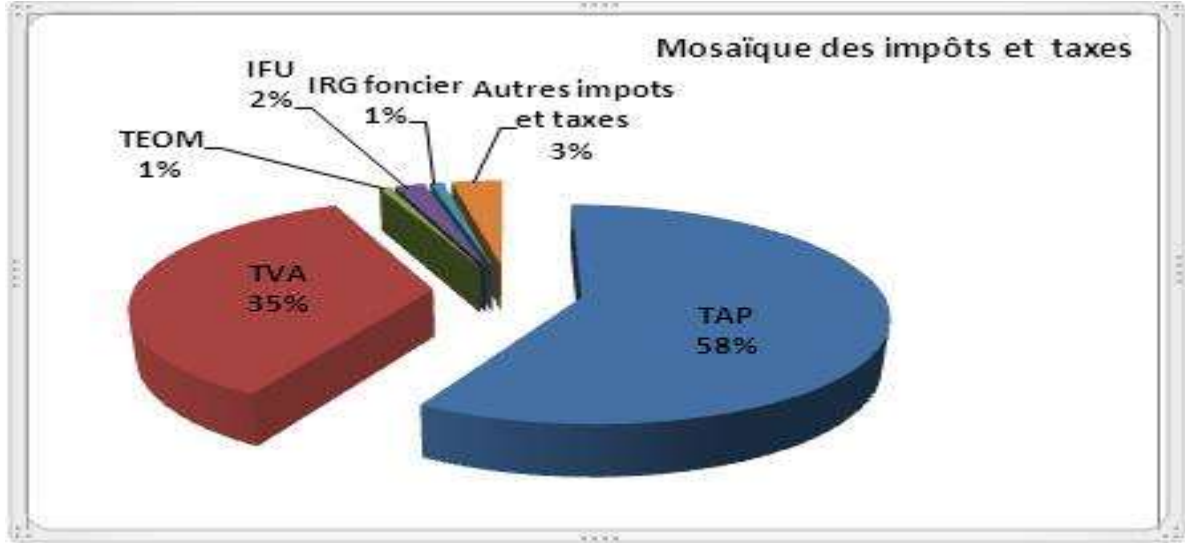
1.4. كثرة النصوص القانونية المنظمة له

فالجباية المحلية تنظمها عديد النصوص بداية من الدستور، قوانين المالية، قوانين الضرائب... الخ، مما أضفى عليها ميزة التعقيد بدلا من التبسيط، وخلق معوقات جمة للجماعات المحلية للتحكم وفهم النصوص خصوصا مع النقص في الزاد البشري والتقني.

2.4. هيكل الضرائب والرسوم غير عادل

فعلى الرغم من الكم الكبير للموارد الجبائية الممنوحة للجماعات المحلية، إلا أن غالبيتها تتميز بحصيللة مالية جد هزيلة بحكم إستئثار السلطة المركزية بالضرائب الأساسية في صورة IBS, IRG عطا عن أن النظام لا يراعي الخصائص التي تمتاز بها كل جماعة محلية.

الشكل رقم(01): التفاوت في المردودية المالية والهزيلة لمختلف الضرائب والرسوم المحلية



المصدر: الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، تم الإطلاع بتاريخ

10:35: 2023/03/14

<https://interieur.gov.dz/index.php/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9/%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A8%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%AA%D9%8A%D9%86.html>

فالشكل أعلاه يوضح أن النظام الحالي هو في صالح المناطق الصناعية والتجارية، ولا يأخذ بعين الإعتبار خصوصيات كل منطقة.

3.4. تعدد وتداخل مهام جهات التحصيل

فمن خلال ما سبق طرحه يتضح جليا لنا العدد الكبير من الجهات المنظمة لعملية تحصيل الموارد الجبائية على سبيل المثال:

- مؤسسة سونلغاز بالنسبة لرسم السكن.
- بريد الجزائر بالنسبة للقسيمة السيارات.
- خزينة البلدية بالنسبة للرسم العقاري.
- المصالح الجبائية (فراري، 2021، صفحة 2779) .

فهذا يجعل من مهمة التحصيل معقدة، غير ذات كفاءة، ضعيفة التنسيق.

كل هذه السلبات التي يتميز بها النظام القانوني والتنظيمي زيادة عن التبعية المطلقة والحصريّة للسلطة المركزية فيما يخص قرار إحداث وتوزيع وتحصيل الموارد الجبائية، وعدم الإستقرار يجعل من هذا الإطار غير قادر على تحقيق قيمة مضافة حقيقية للجباية المحلية.

5. نظرة على التجربة الأجنبية الناجحة

في هذا المحور سنبحث في النظام القانوني والتنظيمي لعدد من الدول الرائدة في هذا المجال ومقارنتها بما هو واقع في الجزائر.

1.5. إيجابية إنتهاج اللامركزية في فرض الضرائب

وفقا لتحليل إحصائي تتميز الدول التي تتمتع بحكم ذاتي كبير في المجال المالي لكنها ليست مستقلة فعليا عن موازنات السلطة التنفيذية المركزية (من بين هذه الدول السويد وأيسلندا والنمسا) باستقلالية كبيرة في مجال الجباية المحلية، إضافة إلى أن الحكومات المحلية في جميع دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء، باستثناء مالطا لديها ضرائبها ورسومها المحلية، وأيضاً هناك العديد من الضرائب والرسوم المحلية المختلفة التي يتم تحصيلها من الحكومات المحلية في الاتحاد الأوروبي (Osvita.ua, 2011)، بحيث تجمع السلطات المحلية في فرنسا ما نسبته (13%) وإيطاليا (16%) والولايات المتحدة (37%) وألمانيا (29%) من مجموع الضرائب المحلية (Booth, 2015, p. 18)، حيث تشكل الجباية المحلية موردا أساسيا للميزانيات المحلية إذ تبلغ نسبة 48% في فرنسا-61% في السويد-46% في سويسرا-51% في الدانمارك (Dema, Shubenko, & Davydchuk, 2023, p. 71).

كما أنه وعلى الرغم من تداعيات فيروس كورونا إلا أن الإيرادات الضريبية ساهمت بأكثر من 50% من ميزانيات الجماعات المحلية في كندا، ألمانيا، سويسرا (OECD, 2022, p. 85)، وهو ما يتنافى مع ما هو معمول به في الجزائر حيث تحتكر السلطة المركزية سدة القرار فيما يخص الإطار التنظيمي والقانوني للجباية المحلية. إضافة إلى ذلك تثبت الدراسات إلى أنه كلما زادت نسبة تحكم السلطة المركزية بتحديد معدلات ووعاء الضرائب إنخفضت حصيلة الجباية المحلية في ميزانيات السلطات المحلية وحتى حصيلة الضرائب التي تقررها الجماعات المحلية، فمن الملاحظ المهمة للدول الاشتراكية السابقة هو الحصة المنخفضة في إجمالي إيرادات الميزانية المحلية لتلك الضرائب التي يمكن للسلطات المحلية تحديد معدلاتها، في بولندا مثلاً تبلغ حصة الضرائب التي تحددها تقريبا 13% من ميزانياتها (Trzeciakowski, Cizkowicz, & Rzońca, 2023, p. 09)،

2.5. التوزيع العادل للموارد الجبائية

إذ تتوفر الدول الرائدة في مجال الجباية المحلية على نظام عادل في توزيع الموارد الجبائية، من خلال منح أهم الضرائب المنتجة ماليا للسلطات المحلية مع إقرار لهذه الهيئات المحلية الحق في تقرير الضرائب المناسبة لها.

1.2.5. السويد:

تشكل ضريبة الدخل المحلية في السويد المصدر الرئيسي لإيرادات الحكومة المحلية، ولدى هذه الأخيرة درجة كبيرة من الاستقلالية المحلية فيما يتعلق بتحديد معدلات ضريبة الدخل المحلية، على هذا النحو تتمتع الحكومات المحلية السويدية بالحق الدستوري في تحديد معدل ضريبة الدخل المحلي، حيث يتم فرض ضريبة الدخل فقط محليا ويتم تحديد ضرائب الممتلكات على المستوى الوطني. (Gibb & Christie, 2015, p. 20)

2.2.5. كندا:

تختلف الضرائب المحلية في كندا باختلاف المقاطعة، وتشمل الضرائب المحلية في كندا ضريبة الدخل الفيدرالية والتي تفرضها الحكومة الفيدرالية، بالإضافة إلى الضرائب المحلية الأخرى مثل ضريبة المبيعات على السلع والخدمات وضريبة العقارات، هذه الأخيرة تمثل أهم مورد مالي للسلطات المحلية بحيث تشكل مثلاً في مقاطعة كيبيك ما نسبته 60% من مجموع الحصيلة المالية (Kitchen, Slack, & Hachard, 2019, p. 03). أيضاً في كندا يتم منح حق فرض الضرائب المحلية للمقاطعات. (Gibb & Christie, 2015, p. 19)

3.2.5. دول شرق أوروبا:

في معظم الدول الاشتراكية السابقة تلعب ضريبة أرباح الشركات دوراً مهماً في تشكيل الميزانيات المحلية، إذ تشكل أكثر من 10% من إيرادات الضرائب في الميزانيات المحلية (في الجمهورية التشيكية يبلغ الرقم المقابل 26%) (V. Nekhaichuk, V. Trofimova, & S. Nekhaychuk, 2018, p. 182). من خلال ما سبق يتضح بصورة جلية منح الدول للسلطات المحلية الضرائب المهمة وذات المردودية العالية لتمكينها من أداء وظائفها الحيوية، وهذا ما لا نراه في الجزائر إذا تحتكر السلطة المركزية أهم ضريبتين لفائدتها متمثلة في الضريبة على أرباح الشركات، والضريبة على الدخل الإجمالي.

3.5. نظام جبائي محلي مرن

في الدول المتقدمة غالباً ما يوجد نظام مبسط ومرن من الضرائب والرسوم المحلية، يستند إلى مبدأ العبء المالي الأمثل، في حين تختلف آلية جمع الضرائب كثيراً في كل بلد، ويتم تحقيق مبدأ تحسين الضريبة من خلال خفض معدلات الضرائب وتوسيع قاعدة الضرائب، ومن خلال نظام الفوائد التي يهدف إلى تحقيق أهداف محددة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للوحدات الإدارية الإقليمية (V. Nekhaichuk, V. Trofimova, & S. Nekhaychuk, 2018, p. 182)، حيث تفرض السويد ضرائب بمعدلات مختلفة تتناسب مع خصوصيات البلديات، حيث تفرض أدنى المعدلات في المدن الكبيرة وأعلىها في الريف الشمالي وفي البلديات التي تعاني من التدهور الصناعي، ويتم تطبيق ترتيبات مماثلة لضرائب الدخل في الدانمارك وفنلندا وإيسلندا (Mikesell, 2003, p. 12)، وتقسيم اللامركزية إلى عديد الدرجات، فالولايات المتحدة الأمريكية يحتوي نظامها على ضرائب تفرضها المقاطعات الفيدرالية، ولايات حكومية، حكومات محلية (Loughead, Walczak, & Koranyi, 2022). وهذا ما لا يحدث بالجزائر حيث يوجد نظام ضريبي محلي واحد يفرض على كل الجماعات المحلية.

4.5. تثمين ضرائب العقارات والممتلكات:

فوفقاً للتجربة الأجنبية، فإن أهم الضرائب المحلية من الناحية المالية هي ضرائب الممتلكات بحيث تساهم بأكثر من 90% من عائدات الضرائب المحلية في أستراليا وكندا وأيرلندا والمملكة المتحدة (Gibb & Christie, 2015, p. 07).

وعادة ما تلعب ضرائب الممتلكات المحلية على العقارات التابعة لكل من الشركات والأفراد دوراً محورياً في الدول ذات الاقتصادات المتطورة، بحيث تبلغ حصة ضريبة الممتلكات المحلية من إيرادات الميزانية المحلية: إسبانيا وفرنسا من 30-40%، المملكة المتحدة 99,5%، في البلدان الاشتراكية السابقة (على سبيل المثال

تشخيص واقع الجباية المحلية في الجزائر مقارنة بالتجارب الدولية الناجحة

بولندا ولاتفيا ورومانيا) تبلغ الضريبة الممتلكات من 10-20% من إجمالي عوائد الضرائب للميزانيات المحلية، وفي مدن الولايات المتحدة توفر ضريبة العقارات التي تخضع لأسعار مختلفة 40% من إجمالي عوائد الميزانية (Yara, Hlushchenko, Koval, & Lytvyn, 2022, pp. 08-09).

على وجه التحديد تعتبر ضرائب على الممتلكات عالية القيمة من الناحية المالية في الميزانيات المحلية في الولايات المتحدة إيرلندا وهولندا وبريطانيا العظمى وبلجيكا والدنمارك وألمانيا وإيطاليا والنرويج (70%-90%) (V. Nekhaichuk, V. Trofimova, & S. Nekhaychuk, 2018, p. 182).

إلا أن واقع هذه الضرائب في الجزائر ضعيف فالشكل رقم (01) أعلاه يوضح الحصيلة المالية الهزيلة لهذا النوع من الضرائب، بالرغم من الأهمية البالغة التي تحظى بها في الدول المتقدمة.

6. الخاتمة:

تم من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على الإطار التنظيمي والقانوني المنظم للجبابة المحلية بالجزائر بداية من المسار التاريخي التي سلكته الجزائر في بناء هذا النظام، مروراً بمكونات هذا النظام من نصوص تنظيمية وتشريعية، هيكله من الضرائب والرسوم وجهات تحصيل هذه الأخيرة، وصولاً إلى تقييم هذا النظام ومقارنته بما هو حاصل في الدول الرائدة في هذا المجال، حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

✪ على الرغم من تنوع الجباية المحلية سواء من نصوصه القانونية أو مجموع الضرائب والرسوم المحلية المكونة لهيكله وجهات تحصيله، إلا أنه يمتاز بعدد النقائص كعدم الاستقرار، مركزية صنع القرار في كل ما يتعلق بالجبابة المحلية، التوزيع غير العادل للموارد الجبائية، عدم الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل جماعة محلية، كثرة الضرائب والرسوم دون وجود إطار فعال ومنسق يسمح بتحصيل إيراداتها... الخ، ومن هنا يتبين لنا صحة الفرضية الأولى والثانية.

✪ تمتاز الدول الرائدة في هذا المجال بمنح الصلاحيات للجماعات المحلية في بناء جبايتها المحلية بنفسها من خلال القدرة على فرض الضرائب أو تحديد المعدلات والوعاء هذا ما سمح لها بضمان شبه استقلالية مالية كاملة عن السلطة المركزية، وإعطاء أهم الضرائب للسلطات المحلية لمساعدتها في القيام بمهامها، عطا عن مرونة أنظمتهم الضريبية المحلية ما يسمح لكل سلطة محلية بتكييفه بالشكل الذي يناسب خصوصيتها دون نسيان العامل المشترك لأغلب الدول الرائدة في هذا المجال، وهو الضرائب على الممتلكات وفي مقدمتها الضرائب العقارية حيث تعتبر أهم مورد مالي لها، إلا أن الواقع في الجزائر مغاير تماماً ولا يوجد أي إهتمام بهذا النوع من الضرائب، هذه الخصائص التي تمتاز بها التجارب الأجنبية الرائدة تثبت لنا صحة الفرضية الثالثة.

كما خلصت الدراسة إلى بعض من التوصيات والمقترحات لتحسين الإطار المنظم للجبابة المحلية في الجزائر والمتمثلة في ما يلي:

❖ يجب أن يكون الاتجاه ذو الأولوية القصوى لتطوير الحكم الذاتي المالي للجماعات المحلية هو الحصول على الاستقلال الضريبي ولن يتحقق ذلك إلا بإنشاء نظام جبائي محلي مستقل بذاته عن السلطة المركزية.

- ❖ ضرورة منح نسبة من الحصيلة المالية لضريبة الأرباح على الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي للجماعات المحلية.
 - ❖ توسيع الوعاء الجبائي للجماعة المحلية وتبسيطه من خلال تحيين معدلات فرض الضرائب والرسوم، وأيضا تبسيطه من خلال دمج مختلف الضرائب والرسوم التي تتشابه في طبيعتها كالضرائب البيئية حتى لا تكون تكاليف جبايتها أكثر من حصيلتها، ولتتم التحكم بها بشكل أكبر.
 - ❖ ضرورة إنشاء مركز تنسيق يضم خبراء في هذا المجال يسمح بتقديم الإستشارات، رفع من جودة التواصل بين مختلف جهات تحصيل الضرائب..الخ.
 - ❖ ضرورة الاهتمام بالضريبة العقارية من تجميعها برفع معدلات فرضها، والقيام بإحصاء دقيق لكل العقارات وإنشاء لجان خاصة لمتابعة تحصيل جبايتها.
7. المراجع:

- ❖ بن صغير عبد المومن. (2020). إشكالية تحصيل الجباية المحلية في الجزائر ومتطلبات إصلاحها في الجزائر. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، 05(02)، 31-01.
- ❖ بن قدور، آ.، صباح، ع. (2022). دور الجباية المحلية في تمويل ميزانية الجماعات المحلية- الجماعات المحلية لولاية الجلفة نموذجا. -مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 15.
- ❖ حفصة جعفري، و محمد المهدي بن السبحو. (2021). الجباية المحلية وإشكالية تعزيز مالية الجماعات الإقليمية بالجزائر. المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، 05(02)، 143-163.
- ❖ خير الدين خوجة. (2018). حرية الجماعات الإقليمية في مادة النفقات والإيرادات في القانون الجزائري. المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، 17(01)، 476-487.
- ❖ دروس في القانون. (2012). تاريخ الاسترداد 08 03، 2023، من القانون الجبائي: <https://sites.google.com/site/dourous2012/home/alqanwn-aljbayy>
- ❖ ريمة مقيمي. (2022). تنظيم الجباية المحلية في التشريع الجزائري. مجلة العلوم القانونية والسياسية، 13(01)، 598-621.
- ❖ عبد الفتاح العامري. (2007). نظرية الضريبة. عمان: دار وائل للنشر.
- ❖ علي عبد الحفيظ يهون، و محمد صالح فنينش. (2022). قوانين المالية كمصدر وحيد للتشريع الجبائي في الجزائر في ظل أحكام المادة 18 من القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية. مجلة الدراسات القانونية، 08(02)، 1156-1178.
- ❖ مجد خضر. (2019، 04 16). تعريف قانون المالية. تاريخ الاسترداد 13 03، 2023، من موضوع:

https://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9

تشخيص واقع الجبابة المحلية في الجزائر مقارنة بالتجارب الدولية الناجحة

❖ محمد زعيش. (فيفري، 2019). واقع الجباية المحلية في الجزائر ودورها في تمويل الجماعات

المحلية. المجلة الدولية للدراسات الإقتصادية (05)، 162-177.

❖ محمد عباس محرزى. (2003). إقتصاديات المالية العامة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

❖ محمد فراي. (2021). آفاق إصلاح النظام القانوني للحماية المحلية في الجزائر: نحو إصدار قانون

للحماية المحلية. الدراسات القانونية المقارنة، 07(01)، 2768-2791.

❖ موسى رحمانى، و وسيلة السيق. (2008). واقع الجماعات المحلية فى ظل الإصلاحات المالية و

آفاق التنمية المحلية. الملحق الدولي: تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية. بانته:

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة.

❖ نعيمة زيرمي، و سنوسي بن عومر. (2013). الجباية المحلية في الجزائر بين الواقع والتحديات.

مجلة الإستراتيجية والتنمية، 03(05)، 211-231.

❖ وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية. (20 أكتوبر، 2015). إصلاح المالية والجباية

المحليتين. تاريخ الاسترداد 03 12, 2023، من

<https://interieur.gov.dz/index.php/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA->

%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9/%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-

%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88-

%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A8%D8%A7%D

❖ يحيى بدارية. (2021). النظام القانوني للحماية المحلية في التشريع الجزائري. مجلة الحقوق

والحریات، 09(02)، 929-953.

❖ Booth, P. (2015). *Federal Britain: The Case for Decentralisation*. London: The Institute of Economic Affairs.

❖ Dema, D., Shubenko, I., & Davydchuk, S. (2023). Local taxation: the current state and experience of the european union countries. Наукові записки, 56(28), 69-77.

❖ Gibb, K., & Christie, L. (2015, July). International Literature Review for the Commission on Local Taxation. Glasgow: Commission on Local Tax Reform.

❖ Kitchen, H., Slack, E., & Hachard, T. (2019). *Property Taxes in Canada: Current Issues and Future Prospects*. Toronto, Ontario, Canada M5S 3K7: Institute on Municipal Finance and Governance.

❖ Loughhead, K., Walczak, J., & Koranyi, E. (2022, August 25). Unpacking the State and Local Tax Toolkit: Sources of State and Local Tax Collections (FY 2020). Retrieved 03 13, 2023, from Tax Foundation: <https://files.taxfoundation.org/20220825103108/Unpacking-the-State-and-Local-Tax-Toolkit-Sources-of-State-and-Local-Tax-Collections-FY-2020.pdf>

❖ Mikesell, J. (2003). International experiences with administration of local taxes: A review of practices and issues. Tax Policy and Administration Thematic Group, The World Bank, 01-44.

❖ Mnyh M. V, M. M. (2014). The role and importance of local finance in the development of local self-government [Rol i znachenie mestnyih finansov v razvitii mestnogo samoupravleniya. Ekonomika, Finansyi, Pravo.

❖ OECD. (2022). 2022 Synthesis Report World Observatory on Subnational Government Finance and Investment. Paris: OECD Publishing.

❖ Osvita.ua. (2011, 03 07). Enterprise Economy. Retrieved 03 10, 2023, from Formation of national budgets: foreign dosvid. Essay: http://ru.osvita.ua/vnz/reports/econom_pidpr/21815/

- ❖ Trzeciakowski, R., Ciżkowicz, P., & Rzońca, A. (2023). Fiscal decentralization in Poland: 2004-2019 municipal and city dataset. *Data in Brief*, 48, 109154.
- ❖ V. Nekhaichuk, D., V. Trofimova, V., & S. Nekhaychuk, Y. (2018). Foreign Experience of Ensuring the Financial Autonomy of Local Self-Governments. *Proceedings of the International Scientific Conference "Competitive, Sustainable and Secure Development of the Regional Economy: Response to Global Challenges" (CSSDRE 2018)*. 39, pp. 180-183. Atlantis Press.
- ❖ Yara, O., Hlushchenko, S., Koval, M., & Lytvyn, N. (2022). Administrative and legal regulation of local taxes and fees: the current state of affairs in Ukraine and positive foreign experience. *Research Square*, 01-13.